الأمم المتحدة S/PV.6335

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٣٥
الأربعاء ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد آباكان
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-39594 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد فتيغ (ألمانيا) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/283، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): ستصوت البرازيل معارضة مشروع القرار. وبقيامنا بذلك، فإننا نحافظ على المقاصد التي ألهمتنا في الجهود التي أسفرت عن التوصل إلى إعلان طهران في ١٧ أيار/مايو. وسنقوم بذلك لأننا لا نعتبر الجزاءات أداة فعالة في هذه القضية. وستؤدي الجزاءات على الأرجح إلى معاناة شعب إيران وستخدم مصالح الذين لا يريدون أن تكون الغلبة للحوار في صفوف جميع الأطراف. وتظهر التجارب الماضية في الأمم المتحدة، وبالأخص حالة العراق، أن دوامة الجزاءات والتهديدات والعزلة يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة.

كما سنصوت معارضين مشروع القرار لأن اعتماد جزاءات في هذا المنعطف يتعارض مع الجهود الناجحة للبرازيل وتركيا لإشراك إيران في إيجاد حل تفاوضي بخصوص برنامجها النووي.

وكما أعلنت البرازيل مرارا، فإن إعلان طهران المعتمد في ١٧ أيار/مايو فرصة فريدة ينبغي عدم إضاعتها. فقد وافقت عليه أعلى مستويات القيادة الإيرانية وصدق برلمان إيران عليه. وقد روج إعلان طهران لحل من شأنه كفالة ممارسة إيران الكاملة لحقها في الطاقة النووية للأغراض السلمية مع توفير تأكيدات كاملة ويمكن التحقق منها بأن برنامج إيران النووي له أغراض سلمية بحتة. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن السبيل الوحيد الممكن لبلوغ هذا الهدف الجماعي هو كفالة تعاون إيران من خلال إجراء حوار ومفاوضات يتسمان بالفعالية والمنحى العملي.

وأظهر إعلان طهران أن الحوار والإقناع يمكن أن يحققا أكثر مما تحققه الإجراءات العقابية. وكان الغرض منه ونتيجتهما بناء الثقة اللازمة لمعالجة مجموعة كاملة من

جوانب البرنامج النووي الإيراني. وكما شرحنا أمس، أزال الإعلان المشترك العقبات السياسية التي تعترض تنفيذ اقتراح من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. إن كثيرا من الحكومات والمؤسسات والأفراد الذين يحظون باحترام كبير قد أقروا بقيمته باعتباره خطوة هامة نحو مناقشة أوسع نطاقا بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولذلك، تعرب الحكومة البرازيلية عن أسفها العميق لأن الإعلان المشترك لم يحظ بالاعتراف السياسي الذي يستحقه و لم يعط الوقت الذي يحتاجه لكي يؤتي ثماره. وترى البرازيل أنه من غير الطبيعي التسرع في فرض جزاءات قبل أن تتمكن الأطراف المعنية من عقد اجتماع لمناقشة تنفيذ الإعلان. إن ردود مجموعة فيينا على الرسالة الإيرانية المؤرخة ٢٤ أيار/مايو، التي تؤكد التزام إيران بمضمون الإعلان، لم تصل إلا قبل ساعات فحسب. و لم يعط أي وقت لإيران للرد على آراء مجموعة فيينا، بما في ذلك اقتراح عقد اجتماع تقني لمعالجة التفاصيل.

إن اعتماد جزاءات في مثل هذه الظروف يبعث برسالة خاطئة إلى ما قد يكون البداية لمشاركة بناءة في فيينا. ومما يبعث على القلق البالغ أيضا الطريقة التي تفاوض بها الأعضاء الدائمون، بمشاركة بلد ليست عضوا في مجلس الأمن، فيما بينهم لعدة أشهر وراء الأبواب المغلقة.

تعلق البرازيل أهمية قصوى على نزع السلاح وعدم الانتشار، وسجلنا في هذا المجال لا تشوبه شائبة. كما أكدنا، ونؤكد من جديد الآن، وجوب إجراء جميع الأنشطة النووية بموجب الضمانات السارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنشطة إيران ليست استثناء. وما زلنا نعتقد أن إعلان طهران هو سياسة سليمة وينبغي متابعتها. ونتمنى أن ترى جميع الأطراف المعنية الحكمة الطويلة الأجل من القيام بذلك.

ونعتقد أن اعتماد مجلس الأمن لجزاءات جديدة سيؤخر إحراز التقدم في معالجة هذه المسألة بدلا من أن يعجل به أو يكفله. وينبغي ألا نفوت فرصة بدء عملية يمكن أن تؤدي الى حل سلمي وتفاوضي لهذه المسألة. ولن تتبدد المخاوف التي أثيرت اليوم بشأن برنامج إيران النووي حتى يبدأ الحوار. إن مجلس الأمن، باعتماده الجزاءات، إنما يختار في الواقع أحد المسارين اللذين كان من المفترض إتباعهما بصورة متوازية – وهو، في رأينا، المسار الخاطئ.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تركيا ملتزمة تماما بمسؤولياتها في مجال عدم الانتشار، وعلى هذا النحو، فهي دولة طرف في جميع الأنظمة والصكوك الدولية الرئيسية لعدم الانتشار. نحن لا نريد أن يمتلك أي بلد في منطقتنا أسلحة نووية. ومن شأن هذا التطور تصعيب بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي توليه تركيا أهمية كبيرة.

وتود تركيا أن ترى استعادة الثقة داخل المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وتحقيقا لتلك الغاية، لا نرى أن ثمة بديلا صالحا للحل الدبلوماسي والسلمي. وبذلك الفهم، وقعنا، إلى جانب البرازيل، على إعلان طهران الذي يهدف إلى تنفيذ صيغة المبادلة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي من أجل توفير الوقود النووي لمفاعل طهران للبحوث.

وقد أوجد إعلان طهران واقعا جديدا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ومن شأن الإعلان، الذي وضع باعتباره تدبيرا لبناء الثقة، إذا ما نفذ، أن يسهم في حل المسائل الفنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي في جو إيجابي وبنّاء. ويوفر الإعلان في جوهره خطوة أولى في خارطة

الطريق الأوسع نطاقا التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية شاملة للمشكلة. وبعبارة أخرى، يوفر إعلان طهران فرصة جديدة وهامة للدبلوماسية. وينبغي إتاحة الوقت والمجال الكافيين لتنفيذه. ونحن نشعر بقلق عميق من أن اعتماد الجزاءات سيؤثر سلبا على الزخم الذي ولده الإعلان ومجمل العملية الدبلوماسية.

ومن ناحية أخرى، كان من غير المفيد ألا نتلقى رد مجموعة فيينا إلا قبل بضع ساعات. إن الرد ذا الطابع السلبي وإرساله في يوم اعتماد مشروع القرار بشأن فرض الجزاءات كان لهما أثر حاسم على موقفنا. ويوضح موقفنا التزامنا بإعلان طهران وبالجهود الدبلوماسية.

وبناء عليه، ينبغي ألا يفسر تصويتنا معارضين لمشروع القرار اليوم على أنه يجسد عدم الاكتراث بالمشاكل الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني. فهناك تساؤلات خطيرة داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالغرض من البرنامج النووي الإيراني وطابعه، ويتعين توضيحهما. ونغتنم هذه الفرصة لندعو إيران لإظهار الشفافية المطلقة بشأن برنامجها النووي وإبداء التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استعادة الثقة.

وتعلق تركيا أهمية كبرى على حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية والمفاوضات. وسيعتمد اليوم مشروع القرار بشأن فرض الجزاءات على الرغم من الجهود الفعالة التي بذلناها بلا هوادة في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، ينبغي ألا يعد اعتماد مشروع القرار نهاية للجهود الدبلوماسية. ونعتقد اعتقادا جازما أنه، بعد اعتماد مشروع القرار، لا بد من الاستمرار بحزم أكبر في بذل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة.

ومن ناحية أخرى، نحيط علما بشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بقيام إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة. ونتوقع من السلطات الإيرانية اتخاذ خطوات لتبديد مخاوف المجتمع الدولي التي تجسد تساؤلات معينة بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ونتوقع الآن من إيران العمل نحو تنفيذ إعلان طهران. ويجب أن يبقى الإعلان مطروحا على الطاولة. وينبغي لإيران أن تجلس على طاولة المفاوضات مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا لمناقشة برنامجها النووي، بما في ذلك تعليق تخصيب اليورانيوم. وسنسهم في تلك العملية.

ومراعاة لهذه الاعتبارات، فإن جمهورية تركيا ستوصت بالتالي معارضة لمشروع القرار اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرع المجلس الآن في البت في مشروع القرار (S/2010/283) المعروض عليه.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، أوغندا، البوسنة والهرسك، الصين، غابون، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون

البرازيل، تركيا

الممتنعون عن التصويت

لبنان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت: ١٢ صوتا مؤيدا، مقابل صوتين وامتناع عضو عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اليوم، تصدى مجلس الأمن بصورة حاسمة لتهديد خطير يتعرض له السلم والأمن الدوليان ناجم عن عدم وفاء إيران بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن المعاهدة هي الصك القانوني الدولي الرئيسي لمساءلة الدول الأعضاء، وعدم تشجيع انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق منافع الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وكما قال الرئيس أوباما، لا بد أن تكون القواعد ملزمة، ولا بد من المعاقبة على الانتهاكات، ولا بد أن يكون للكلمات معنى.

إن المسألة بسيطة. لقد بلغنا هذه المرحلة لأن حكومة إيران اختارت بوضوح وبملء إرادتها أن تنتهك التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات هذا المجلس. ورغم المطالب الثابتة وطويلة الأمد للمجتمع الدولي، لم تعلق إيران تخصيبها اليورانيوم والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالانتشار. وقد اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا يهدف إلى تعزيز ضرورة اتخاذ إيران لهذه الخطوات والامتثال لالتزاماتها. إن هذه الجزاءات ليست موجهة ضد الشعب الإيراني، ولا تهدف إلى منع إيران من الممارسة المشروعة لحقوقها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يتماشى مع التزاماتها. وإنما، تستهدف الجزاءات بصورة مباشرة الطموحات النووية لحكومة اختارت مسارا سيؤدي إلى مزيد من العزلة.

هذه الجزاءات قاسية كما أنها ذكية ودقيقة. فالقرار يحظر على إيران الاستثمار في الأنشطة النووية الحساسة في الخارج. ويفرض قيودا ملزمة جديدة على واردات إيران من الأسلحة التقليدية. ويحظر كل الأنشطة الإيرانية المتصلة بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال سلاح نووي. ويفرض إطارا شاملا من عمليات تفتيش الشحنات لكشف حالات تهريب إيران وحيازتها للمواد غير المشروعة أو المواد النووية ومنعها.

وينشئ أدوات جديدة مهمة لمنع استخدام إيران للنظام المالي الدولي، خاصة المصارف الإيرانية، لتمويل وتيسير الانتشار النووي. ويبرز الصلات المحتملة بين قطاع الطاقة في إيران وطموحاتها النووية. ويستهدف دور قوات حرس الثورة الإسلامية في جهود إيران في مجال الانتشار. وينشئ فريق خبراء للأمم المتحدة للمساعدة في رصد تنفيذ الجزاءات وإنفاذها. ويفرض جزاءات موجهة جديدة، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر على ٤٠ كيانا وفردا لهم صلة بالانتشار النووي الإيراني.

ومنذ عام ٢٠٠٢، تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في شواغل خطيرة من احتمال أن يكون لبرنامج إيران النووي أبعاد عسكرية. وفي عام ٢٠٠٣، أعرب مجلس محافظي الوكالة عن ”قلقه البالغ“ من أن إيران لم تمكن الوكالة بعد من طمأنة الدول الأعضاء إلى أن إيران أعلنت عن كل موادها وأنشطتها النووية. ومن جانبنا، أطلقت الولايات المتحدة جهودا مستدامة وجادة، بدءا من أوائل العام الماضي، للانخراط مع إيران بشأن مجموعة من المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك هذه المسائل النووية. وقدمت عروضا تفصيلية ومحددة للإيرانيين، بما في ذلك اتصالات شخصية ومباشرة للرئيس أوباما.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الاستخدام السلمي للذرة في مجالات الطاقة والابتكار. وتتمتع إيران بحقوق، شأنها في ذلك شأن كل دولة، لكن عليها أيضا مسؤوليات، والاثنان مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. ورفضت إيران الفرصة تلو الأخرى للسماح بالتحقق من الطابع السلمي لبرنامجها

النووي. وفي الأشهر الأخيرة، أعطتنا إيران جميعا المزيد من الأسباب، وليس الأقل منها، للاشتباه في أن هدفها هو تطوير القدرة على تجميع سلاح نووي. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عرف العالم أن إيران شيدت سرا منشأة أخرى لتخصيب اليورانيوم في قم، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن والتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أعلنت إيران أنها ستشيد ١٠ أخرى من هذه المنشآت. وفي شباط/فبراير، قالت إيران إنها ستبدأ في تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة تقريبا، لتقترب أكثر من مادة يمكن استخدامها في صنع السلاح. وفي أيار/مايو، أكدت الوكالة مرة أخرى أن إيران تواصل تخصيبها المحظور لليورانيوم، وحذرت من أن إيران كدست أكثر من ٤٠٠ ٢ كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب.

ويعرض القرار الذي اتخذناه اليوم على إيران مسارا واضحا تجاه التعليق الفوري لهذه الجزاءات. إن أفضل طريق هو أيضا أسهل طريق. ولا بد أن تفي إيران بالتزاماتها الدولية، وتعلق أنشطتها لإعادة المعالجة المتصلة بالتخصيب وتلك المتعلقة بالماء الثقيل، وأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامنا بالانخراط في دبلوماسية فعالة ومبتكرة تقوم على المبادئ. وسنبقى مستعدين لمواصلة الدبلوماسية مع إيران وقادتها بغية توضيح حجم المكاسب التي ستحققها إذا تصرفت بشكل مسؤول وحجم ما ستخسره نتيجة اللامبالاة المستمرة. إن قرار اليوم لا يحل محل هذه الجهود، لكنه يدعمها.

وعملت تركيا والبرازيل بكل جد لتحقيق تقدم بشأن مقترح مفاعل طهران للبحوث، وهي جهود تعكس حسن نية قادتهما لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الإيراني، بينما يجري بناء مزيد من الثقة الدولية بشأن طبيعة برنامج إيران النووي. وستواصل حكومتي مناقشة المقترح الإيراني المنقح ومخاوفنا بشأنه، حسب الاقتضاء.

لكن مقترح مفاعل طهران للبحوث، كان حينئذ وما زال، لا يلبي الشواغل الأساسية التي لها ما يبررها و لم تتم تلبيتها بشأن برنامج إيران النووي. وقرار اليوم يلبي هذه الشواغل. وحتى تتم معالجة شواغل العالم حيال تحدي إيران النووي بشكل كامل، لا بد أن نعمل معا لكفالة التنفيذ الكامل والصارم للجزاءات المنصوص عليها في القرار. ولا بد أن نكفل أن استحداث أشد الأسلحة دمارا التي صنعها علم البشر تقرره أكثر الضوابط التي وضعتها حكومة البشر مسؤولية على الإطلاق. وفي الشهر الماضي، اجتمع ١٨٩ بلدا لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية للأمن العالمي. وقرار اليوم جزء مهم من ذلك العمل. ولا بد أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في بؤرة ما نضطلع به من جهود لوقف الانتشار النووي، حتى ونحن نسعى من أجل الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

واليوم، أشعر بالفخر وأنا أقول إن المجلس ارتقى إلى مستوى مسؤولياته. ويجب أن تختار إيران الآن مسارا أكثر حكمة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتلاوة نص البيان الذي اتفق عليه وزراء خارجية روسيا وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتأييد من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. ونص البيان كما يلي:

”نود، نحن وزراء خارجية روسيا وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تصميمنا والتزامنا

بالسعي، على نحو مبكر، إلى حل متفاوض عليه للمسألة النووية الإيرانية.

”إن اتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، إذ يعكس شواغل المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي ويعيد تأكيد ضرورة امتثال إيران لمطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يبقى الباب مفتوحا أمام استمرار الانخراط بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران. إن هدف جهودنا هو التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل من شأنها أن تعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، مع احترام حق إيران المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ونحن عازمون على مواصلة عملنا تحقيقا لهذه الغاية. كما نرحب ونشيد بكل الجهود الدبلوماسية في هذا الصدد، خاصة تلك التي بذلتها مؤخرا البرازيل وتركيا بشأن المسألة المحددة المتعلقة بمفاعل طهران للبحوث.

”ونؤكد مجددا الاقتراحات التي قدمناها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التي لا تزال صالحة، كما أكد ذلك القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونعتقد أن تلك الاقتراحات توفر أساساً سليماً لإجراء مفاوضات في المستقبل. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار والتفاعل مع إيران في سياق تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال اجتماع جنيف المؤرخ ١ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٩. ولقد طلبنا إلى البارونة آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، أن تتابع ذلك مع السيد سهيد جليلي، أمين المجلس الأعلى للأمن الوطني في إيران، في أقرب فرصة ممكنة.

”إننا نتوقع من إيران أن يكون سلوكها عملياً وأن تستجيب إيجابياً لانفتاحنا على الحوار والمفاوضات“.

وبهذا ينتهي البيان بالنيابة عن وزراء الخارجية الستة.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

اليوم، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) نتيجة استمرار شواغل المجتمع الدولي الجادة حيال انتشار الأخطار الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني. ومرة أخرى، يبعث مجلس الأمن رسالة قوية بشأن العزم الدولي. إنها إشارة واضحة مفادها أنه لا يمكن احتمال فشل إيران المتواصل في الامتثال لمجلس الأمن ومتطلبات مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوقف أنشطتها المتعلقة بالتخصيب.

إن آخر مرة تناول فيها مجلس الأمن هذه المسألة كانت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ببيان واضح مفاده أننا نرغب في تبديد شواغلنا الجادة عن طريق الحوار والتفاوض (انظر S/PV.5984). ومنذ ذاك الحين، بذلنا جهوداً عديدة لتحقيق ذلك. وعندما التقى وزراء مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أكدوا من جديد رغبتهم في التفاوض على إبرام اتفاق شامل طويل الأمد لحل المسألة النووية الإيرانية، بيد أنهم أوضحوا أيضاً أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان كلا الطرفين على استعداد لبحث تلك المسائل بروح من الاحترام المتبادل، وكانا ملتزمين بالبحث عن حلول تدفعهما إلى الأمام.

وفي آخر اجتماع انعقد في جنيف خلال تشرين الأول/أكتوبر، توصلنا إلى اتفاق على ثلاث مسائل هامة. أولاً، وافقت إيران على عقد اجتماع آخر بشأن برنامجها

النووي في غضون شهر واحد. وقالت إيران أيضاً أنها ستتعاون بالكامل وعلى الفور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مرفق التخصيب الواقع قرب قم. ووافقت كذلك من حيث المبدأ على صفقة لإعادة تزويد مفاعل طهران للأبحاث.

لقد رحبنا بتلك الالتزامات وأوضحنا أملنا في أن يكون ذلك بداية فترة من التفاوض المكثف. ونأسف لثبوت أن ذلك لم يتحقق، إذ كررت إيران القول إنها لن تبحث برنامجها النووي، زاعمة أن شواغلنا لا أساس لها من الصحة. الأمر ليس كذلك. إن شواغلنا موثقة بالكامل في تقارير صادرة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعود إلى سنوات عديدة مضت، وهي موضوع قرارات لمجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٦. والغرض من المرفق الموجود في قم لا يزال غير مؤكد. والتقرير الذي أصدرته الوكالة الدولية في شباط/فبراير ٢٠١٠ أوضح مرة أخرى أن إيران لم ترد على عدد من الأسئلة الرئيسية.

وفي ما يتعلق بمفاعل طهران للأبحاث، أسفرت ثلاثة أيام من المحادثات في فيينا عن اقتراح مفصل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وافقت عليه جميع الأطراف الموجودة. بعدئذٍ سحبت إيران قبولها الأولي للاقتراح، وبدأت في شباط/فبراير بتخصيب اليورانيوم المنخفض الدرجة لتبلغ ٢٠ في المائة رغم عدم حاجتها لذلك، وعدم امتلاكها الوسائل لإنتاج الوقود المستعمل في المفاعل. وأعلنت إيران أيضاً عن بناء مرافق تخصيب أخرى.

إننا ننوه بالجهود التي بذلتها تركيا والبرازيل بحسن نية لإقناع إيران بالتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مفاعل طهران للأبحاث. لكننا لا نستطيع أن نقبل محاولات إيران استغلال تلك الجهود لتبرير مواصلة تحديها لقرارات مجلس الأمن المتتالية التي تطالب إيران بتعليق عمليات التخصيب لديها. ولقد قلنا مراراً إننا لا نشكك في حق إيران في الحصول على الطاقة النووية السلمية، ولكن إلى جانب تلك الحقوق هناك مسؤوليات.

والقرار المتخذ اليوم كان ضرورياً بسبب الأعمال التي تقوم بها إيران. ومرة أخرى، يكرر القرار الكلام عن رغبتنا في إجراء حوار يلبي جوهر شواغلنا. والتدابير المعتمدة في هذا القرار والقرارات السابقة يمكن تعليقها عندما تعلق إيران أنشطتها المحرّمة.

ونحن لا نزال مستعدين لاستئناف المحادثات بشأن برنامج إيران النووي، التي كنا بدأناها في جنيف بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونعتقد أن هذه المحادثات يمكن أن تؤدي إلى حل طالما هي محادثات هادفة، وتلبي شواغل كلا الطرفين، وتحرز تقدماً سريعاً. ومن خلال مد يدنا، نظهر تصميمنا على حل هذه المسائل عن طريق الحوار والدبلوماسية. وباتخاذ هذا القرار، نظهر التصميم نفسه على مواصلة التصدي بحزم لرفض إيران الامتثال لالتزاماتها الدولية.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). لقد اتخذه المجلس بأغلبية كبيرة، مع التصويت لصالحه من بلدان أفريقية وآسيوية وأمريكية، ومن بلدان لديها صناعة نووية وأخرى ليس لديها صناعة نووية، وبلدان تقيم علاقات تجارية مع إيران وأخرى لا تقيم علاقات تجارية معها.

إن لهذه الوحدة سبباً واضحاً يعرفه جميع الأعضاء. فلمدة ١٨ عاماً، تعمل إيران على تطوير برنامج نووي سري. ومنذ اكتشاف ذلك البرنامج، تعمد إيران بازدياد إلى عرقلة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكشف عن هدفه النهائي. وتواصل إيران تخصيب اليورانيوم

رغم خمسة قرارات لمجلس الأمن وعدم وجود برنامج ذي مصداقية للطاقة النووية على ترابها.

الحقائق واضحة. وليس هناك مجال للشك. ويكفي أن نذكّر بها. لقد طورت إيران برنامجاً للقذائف قادراً على حمل رؤوس حربية نووية. وعملت إيران على دراسات عسكرية متطورة تمثل الصلة المفقودة بين التخصيب وبرنامج القذائف التسيارية، ولا سيما بشأن بناء ناقلة يمكن أن تحمل رأساً حربياً نووياً. لكنها ترفض حتى اليوم أي تعاون مع الوكالة الدولية بشأن هذه المسألة.

وقبل مدة قصيرة، أنشأت إيران مرفقاً سرياً للتخصيب في قم، مكيّفاً للاستعمال الحربي ولكنه صغير جداً للاستعمال المدني. وعلى ذلك المرفق أن يعمل ٢٤ ساعة يومياً لمدة ٤٥ عاماً بغية توفير الوقود الكافي لمحطة مدنية للطاقة النووية. أخيراً، في شباط/فبراير الماضي، بدأت إيران بتخصيب اليورانيوم التي بحوزتها إلى ٢٠ في المائة، مما يجعلها أقرب إلى العتبة العسكرية.

ليس من المفاجئ إذاً أن تخلص الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير مديرها العام بتاريخ ٣١ أيار/مايو إلى أنه من المستحيل التأكيد أن جميع المواد النووية في إيران مكرسة للأنشطة السلمية.

بيد أنه لم يكن ذلك نتيجة عدم بذل الجهود لدفع إيران إلى الانفتاح على الحوار. ومنذ عام ٢٠٠٣، تحاول الدول الأوروبية الثلاث – جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا – الدخول في حوار مع إيران. وأسفر ذلك النهج عن أول اقتراح للتعاون الأوروبي في آب/أغسطس ٢٠٠٥، ومن ثم اقتراح مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ لعام ٢٠٠٦، واقتراح جديد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وعرضت على إيران حوافز كثيرة في ميدان الأمن النووي، والميادين التجارية والزراعية والطبية. وزار طهران وفد رفيع المستوى في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وبحوزته رسالة وقّعها الوزراء الستة، بمن فيهم وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الحين. وتم عقد جلسات لا تحصى، وجرت تبادلات وزارية، واتصالات مباشرة وغير مباشرة متعددة الأطراف وثنائية مع الإيرانيين. لم تُدخر أية جهود. لكن تلك الجهود لم تنجح بسبب رفض الإيرانيين البدء بإجراء مفاوضات، وما فتئت إيران ترفض منذ سبعة أشهر الاجتماع مع ممثلة الاتحاد الأوروبي، البارونة آشتون، رغم الالتزام الذي قطعته على نفسها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفي ذلك السياق، يرحب بلدي مع الامتنان بمبادرة تركيا والبرازيل بشأن مفاعل طهران للأبحاث، كتدبير لبناء الثقة. وأشارت السلطات الفرنسية إلى ذلك على أعلى مستوى. ونرحب بالتزام الزعيمين البارزين ونتمنى لهما النجاح. لكننا نلاحظ أن إيران لم تدخر جهداً بالفعل لتفادي جوهر الاتفاق عن طريق استمرار تخصيبها اليورانيوم إلى ٢٠ في المائة، معيدة تأكيد تصميمها على مواصلة ذلك، الأمر الذي يلغي الهدف الرئيسي من الاتفاق، مع إضاعتها للوقت بغية كفالة أن تصدّر جزءاً يسيراً من مخزون اليورانيوم لديها، لأجل تمكينها بسرعة من إعادة بناء الكمية اللازمة المستعملة في جهاز حربي.

لاحظنا أيضا قراءة إيران المنحازة للاتفاق، إذ أنها اختارت أن تعتبره تبريرا لتخصيب غير محدد، ورفضا نهائيا للجزاءات والتفتيشات التي قامت بها الوكالة، وحجة لتحاشي مناقشة برنامجها النووي مع ثلاثي الاتحاد الأوروبي + ٣.

وأخيرا، فإن أهم ما في الأمر، التوصل إلى اتفاق مرضٍ بشأن مفاعل إيران البحثي الذي يمكن أن يكون أحد

تدابير بناء الثقة على الرغم من أنه لا يتناول جوهر المشكلة. لأن جوهر المشكلة هو طبيعة برنامج إيران النووي، واكتشاف مرفق سري في قُم، وتخصيب ٢٠ في المائة، وعرقلة إيران لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يطرأ أي تغيير بعد على هذه المشكلة ورفض إيران حلها هو الذي يرغمنا على أن نكون حازمين اليوم.

ولهذه الأسباب فإن القرار المتعلق بالجزاءات الذي اتخذناه من فورنا يمثل ردا مناسبا. فهذا القرار قوي لكنه محدد وهادف. إنه لا يستهدف الشعب الإيراني. ومن شأن التدابير المتضمنة فيه أن تزيد من التكلفة على إيران في سياستها المتمثلة في الانتشار. وهذه التدابير سوف تبطئ من تقدم برنامج إيران النووي، وبذلك تتيح لنا مزيدا من الوقت للدبلوماسية. وفي الواقع أن هذا كان أقل ما بوسعنا أن نفعله في أعقاب اكتشاف المرفق السري في قُم، والبدء بتخصيب نسبة ٢٠ في المائة. إن من واجبنا حماية معاهدة عدم الانتشار – وهي سفينة تعتقد إيران أن بوسعها أن تكون على متنها بدون أن تشتري تذكرة سفر.

إذا لم نرد على هذه التطورات فإن الرسالة التي نبعث بها إلى أتباع إيران المحتملين سيكون مفادها: امضوا قدما. كذلك من واجبنا أن نمنع سباق التسلح الإقليمي الذي يمكن أن يستفزه مجرد الشك الذي يدور حول أهداف البرنامج الإيراني. وفي نهاية المطاف من واجبنا منع نشوب أي صراع ينطوي على عواقب كارثية في منطقة غير مستقرة.

أما وقد قلت هذا، فإن باب الحوار يظل مفتوحا على الدوام. وهذا يشمل المناقشات بشأن مفاعل طهران البحثي. إن فرنسا، والولايات المتحدة، وروسيا، إذ تدرك تمام الإدراك جهود البرازيل وتركيا، كتبت إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتشاطر معه المسائل الإشكالية المتعلقة بالاتفاق الثلاثي. سوف نقترح عقد اجتماع خبراء مع إيران في أسرع وقت ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. ونحن على استعداد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة كما وردت في القرار الذي اتخذناه من فورنا.

ومهما يكن من أمر، ليس بوسعنا وحدنا اتخاذ هذا القرار. والآن يعود الأمر للقادة الإيرانيين ليقوموا في النهاية، كما حثثناهم لفترة سبع سنوات تقريبا، على اغتنام العرض المقدم إليهم. والأمر عائد لهم للأخذ في الحسبان مصالح شعبهم، بدلا من السعي وراء تحقيق حلم خطير يتعلق بإحراز القوة على حساب الاستقرار الإقليمي. والأمر عائد لهم ليختاروا الاندماج في المجتمع الدولي وجني العوائد بدلا من زيادة العُزلة التي يشجبونها هم أنفسهم. إن كانوا مستعدين لهذا فنحن مستعدون لمساعدتهم.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أوغندا مؤيدة القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، لأننا نؤيد تأييدا كاملا معاهدة عدم الانتشار. ويحتوي القرار على آلية للاستعراض، بما في ذلك تعليق أو رفع التدابير المفروضة، شريطة امتثال إيران لالتزاماتها ولمعاهدة عدم الانتشار. ومن المهم أن تكون جميع الأنشطة النووية للدول الأطراف قابلة للتحقق من حيث امتثالها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الجدير بالذكر أن الوكالة في تقاريرها أثارت عددا من المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي الذي يقتضي من إيران التوضيح لطمأنة المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية. إن أوغندا تشيد بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها البرازيل وتركيا وأدت إلى إعلان طهران ومن ثم تؤيد تلك الجهود. إننا مقتنعون بأن مبادرات بناء الثقة هذه مفيدة في التماس حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية.

وتكرر أوغندا أن من المهم مواصلة جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي يكفل حق إيران الثابت في تطوير طاقتها النووية، وفي الوقت نفسه، طمأنة المجتمع الدولي بأن برنامجها قاصر على الأغراض السلمية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، مرتكزا في ذلك على موقفه المبدئي الثابت في ما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. وما برحنا نؤيد باستمرار أي قرار يتعلق بجميع مسائل المجتمع الدولي المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال الحوار والتعاون البناء مع طهران.

ويحدونا الأمل بأن تنظر إيران إلى القرار المتخذ بوصفه دلالة جديدة على ضرورة الرد إيجابيا على العديد من المناشدات التي بعثت بها الميسرون الدوليون الستة والمجتمع الدولي بأسره للوفاء بالتزاماتهم من حيث عدم الانتشار للبدء بمفاوضات موضوعية مع ثلاثي الاتحاد الأوروبي + ٣ لكفالة التعاون الكامل والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح جميع المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

إن روسيا، سواء في الإطار المتعدد الأطراف أو بصورة مستقلة، ما برحت تقوم بجهود هامة لإقناع إيران بالتعاون على نحو بناء مع الثلاثي الأوروبي + ٣ والمجتمع الدولي بأسره للوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار والبدء بالمفاوضات الموضوعية مع الثلاثي الأوروبي + ٣ لكفالة التعاون الشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح جميع المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

إن روسيا ما برحت تقوم بجهود هامة متعددة الأطراف ومستقلة لإقناع إيران بالتعاون البناء مع الثلاثي الأوروبي + ٣ والوفاء بحسن نية بجميع أحكام قرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة ذات الصلة. وروسيا إذ تعمل على بناء محطة الطاقة النووية في بوشهر، تؤكد مجددا ليس بالأقوال فحسب، بل بالأفعال، حق إيران الأساسي بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية. ومن سوء الطالع أن الجهود المكثفة التي قام بها الاتحاد الروسي وشركاؤنا في الثلاثي الأوروبي + ٣ لم تحظ بأي رد مناسب من جانب إيران. وحتى الآن، لم تقم إيران باتخاذ القرارات اللازمة لتمهيد الطريق أمام تمتعها الكامل بالطاقة للأغراض السلمية وتعزيز نظام عدم الانتشار.

في ظل هذه الظروف وفي سياق النهج الثنائي المسار الذي وضعه الثلاثي الأوروبي + ٣ واعتمده مجلس الأمن، أصبح من الحتمي اتخاذ تدابير تقييدية إضافية تقيد تطوير تلك الأنشطة الإيرانية التي تتعارض مع المهمة المتمثلة في تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن الجزاءات التي اعتمدها مجلس الأمن خطوة قسرية ونستخدمها بطريقة متوازنة ومتناسبة. وخلال التفاوض على مشروع القرار، كانت جهود الاتحاد الروسي ترمي إلى جعل قرار مجلس الأمن مُنصبا بصورة حصرية على مهمة تعزيز نظام عدم الانتشار وغير متضمن أي أحكام تضر برفاه الشعب الإيراني.

إننا مقتنعون بقوة بعدم وجود أي خيار للتسوية الدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية. وهذه الفرضية تجلت في نص هذا القرار. ونتوقع أن تبدي إيران في النهاية استعدادها للدخول في مفاوضات مع الثلاثي الأوروبي + ٣. في إطار هذا الحوار، والمناقشة الهامة لبرنامج إيران النووي، نود أيضا أن نناقش رزمة الحوافز البناءة التي عرضها الثلاثي الأوروبي + ٣ لكي يعمل شركاؤنا الإيرانيون بالتعاون مع الوكالة على إزالة أي غموض يحوم حول البرنامج. لا تزال

هذه الرزمة على الطاولة، كما أكد مجددا القرار المتخذ وبيان وزراء خارجية الثلاثي الأوروبي + ٣ – في جلسة اليوم.

إننا مقتنعون بأن محتويات الرزمة تبين بمنتهى الجلاء الفوائد التي تعود على إيران من تعاونها مع المجتمع الدولي في سائر المجالات، حيث من المستحيل في سياق تجاهلها لقرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي أن تجني تلك الفوائد. ويحدونا الأمل أن تبصر إيران هذه الفوائد الواضحة وتبدأ التعاون مع الثلاثي الأوروبي + ٣، بما في ذلك تنفيذ جميع التفاهمات التي تم التوصل إليها في جنيف في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

استجلاء كنه طبيعة البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الشفاف والكامل لطهران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يؤدي إلى رفع الجزاءات التي فرضها المجلس على إيران، وأن يعطي لها فرصة الممارسة الكاملة لجميع الحقوق التي تتمتع بها الأطراف غير النووية في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود محطات الطاقة النووية.

ويحدونا الأمل أن يجري تنفيذ آلية مبادلة الوقود لمفاعل طهران للأبحاث، وهي آلية استهلتها روسيا. ونرحب بجهود البرازيل وتركيا في ذلك الصدد. وإن الأعمال المتصلة بهذه المبادرة جارية في إطار مجموعة فيينا بمشاركتنا النشطة.

ختاما، أود مرة أخرى أن أشدد على أننا نتوقع من إيران أن تتصرف بطريقة عملية معقولة وتستجيب لانفتاح الميسرين الستة بالدخول في حوار لحل المسألة النووية الإيرانية بصورة فعالة خدمة لمصلحة المجتمع الدولي بأسره.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت اليابان لصالح مشروع القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وأود أن أشرح الأسباب التي حدت باليابان إلى مساندة هذا القرار الهام.

المسألة النووية الإيرانية ظلت مصدرا لشديد قلق المجتمع الدولي منذ الكشف في عام ٢٠٠٢ عن أنشطة إيران النووية الواسعة النطاق. وما فتئت المسألة موضع اهتمام وثيق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن اللذين اتخذا سلسلة من القرارات لحسم هذه المسألة التي تبعث على الشعور بالقلق على الصعيد الدولي. واليابان، بصفتها بلدا ملتزما بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤمن بأهمية منع الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولكن ينبغي التشديد على أن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تترتب عليه مسؤولية الامتثال للمتطلبات والوفاء بالواجبات المنبثقة عن القرارات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. ويلزم المجلس أن يواجه بصراحة حقيقة أن إيران تواصل خرق قراراته ولا تفي بمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن ''إعلان طهران'' بمبادلة اليورانيوم الإيراني العالي التخصيب والوقود النووي لمفاعل طهران للأبحاث من شأنه أن يمثل خطوة إيجابية لو جرى تنفيذه تنفيذا ملائما. وإننا نشيد بجهود البرازيل وتركيا من أجل المساهمة في التوصل إلى حل دبلوماسي. لكن ذلك الاتفاق لا يعالج المسألة الأساسية، مسألة واجبات إيران بموجب قرارات مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، إن إيران ملزمة بتعليق كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب إلى أن تفي وفاء كاملا وتبدد تبديدا تاما شواغل المجتمع الدولي حول البرنامج النووي، فتستعيد بذلك ثقته. وحتى بعد صدور ''إعلان طهران'' ظلت إيران تواصل تخصيب وتكديس المزيد من اليورانيوم المنخفض التخصيب، بما في ذلك أنشطة تخصيب ما قد يصل إلى ٢٠ في المائة، في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والتقرير الحديث للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في ٣١ أيار/مايو، يذكر مرة أخرى أن إيران لم تبد التعاون الضروري للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تؤكد

صحة أن كل المواد النووية في إيران تستخدم في الأنشطة السلمية.

وتؤيد اليابان نهج المسارين الذي اتخذته مجموعة ثلاثي الاتحاد الأوروبي زائدا ثلاثة – والذي أقره مجلس الأمن – لحسم المسألة النووية الإيرانية عن طريق الحوار والضغط الضروري، لأن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يتضمن رسالة حازمة ولكن جيدة التوجيه ومتوازنة لحث إيران على تغيير سياستها. وينبغي لإيران أن تكثف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد الغيوم حول المسائل المعلقة والجديدة حتى تبرهن على أن أنشطتها النووية الواسعة النطاق مكرسة حصرا للأغراض السلمية. وينبغي لإيران أن تنفذ أيضا بأمانة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، في سبيل استعادة الثقة الدولية وإشاعة الطمأنينة.

القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) يتماشى مع نهج المسارين. وهو لا يعني بأي حال غلق الأبواب بوجه الجهود المتواصلة لتحقيق الحلول الدبلوماسية من خلال الحوار مع إيران. وأود أن أشدد على أن الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية ما زالت سانحة. وأسلوب التفكير هذا منعكس في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). واليابان، بدورها، تواصل اغتنام كل فرصة سانحة لحث إيران على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في السعي إلى حل بنّاء للمسألة النووية.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت النمسا لصالح مشروع القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقرار من هذا النوع لا يجوز التهاون فيه أبدا. ومنذ الوقت الذي أكدت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأول مرة وجود مواد وأنشطة إيرانية غير معلنة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ظلت النمسا يحدوها الأمل أن يتسنى حل المسألة عن طريق التفاوض. إلا أن قلة التعاون من جانب إيران أدت إلى إحالة المسألة إلى مجلس الأمن، في آذار/مارس ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت اعتمد المجلس بيانا رئاسيا وخمسة قرارات. ومن أسف أن إيران لم تعمل في سبيل تبديد أي من الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي ولا في سبيل بناء الثقة بالطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي.

بل إنه بعد اعتماد المجلس آخر قرار له، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تم الكشف عن وجود منشأة جديدة غير معلنة للتخصيب وأن إيران شرعت في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، على سبيل الاستشهاد بتطورين فقط من بين آخر التطورات. وهذا يزيد من شدة أسفنا لأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد هنا في نيويورك في الشهر الماضي، دلل على إمكانية الأخذ بنهج بناء تجاه مسائل عدم الانتشار. ففي خطط العمل التي اعتمدت في تلك المناسبة شددت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على جملة أمور منها أهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مسائل الامتثال.

وكما بينتُ يوم أمس، تظل النمسا، تمشيا مع سياسة الاتحاد الأوروبي القديمة العهد، ملتزمة بنهج المسارين. وفي ذلك السياق نكرر دعوتنا إلى إيران بأن تقبل بالعرض المقدم بإجراء محادثات مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تمشيا مع الفقرة ٣٣ من القرار الذي اعتُمد توا.

ولئن كنا نؤمن بأن الجزاءات الإضافية التي اعتُمدت اليوم ضرورية، فإننا نواصل مساندة حزمتي الحوافز الرئيسيتين المقدمتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويحدونا الأمل أن تقبل إيران بالعرض المقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكذلك من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي،

باستئناف الحوار بشأن المسألة النووية دونما شروط مسبقة، بهدف السعي إلى حل شامل لهذه المسألة. وفي ذلك السياق أود أن أسلط الضوء بصورة خاصة على الالتزام الوارد في الفقرة ٣٧ من قرار اليوم بتعليق تطبيق التدابير إذا علقت إيران جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة وما دام ذلك التعليق مستمرا، بطريقة تتحقق منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للسماح ببدء مفاوضات بحسن نية في سبيل التوصل إلى نتيجة مبكرة ومقبولة لجميع الأطراف.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): اعتمد مجلس الأمن للتو قرارا جديدا بشأن المسألة النووية الإيرانية. وهذا سادس قرار يتخذه المجلس بشأن المسألة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. والقرار الجديد، شأنه شأن القرارات الخمسة السابقة، لا تنعكس فيه فحسب شواغل المجتمع الدولي حول المسألة النووية الإيرانية، وإنما يعبر أيضا عن تطلعات جميع الأطراف إلى تحقيق تسوية سلمية مبكرة للمسألة من خلال المفاوضات الدبلوماسية. والصين تدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تنفيذ القرار تنفيذا شاملا وبحسن نية. ولقد دأبت الصين على التمسك بأن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن المسألة النووية الإيرانية يجب أن تتقيد بالمبادئ الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن تساهم في صون نظام عدم الانتشار النووي الدولي. وإيران، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لها أن تفي بدقة بواجباتها بموجب المعاهدة. وفي الوقت ذاته، فإن حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ينبغي أن يحترم ويصان بصورة تامة. ثانيا، ينبغي أن تشجع إجراءات مجلس الأمن على إرساء السلام وإشاعة الاستقرار في الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة الخليج. ثالثا، ينبغي أن تساعد على تعزيز الزخم الحالي صوب الانتعاش الاقتصادي العالمي وأن لا تخل بسير الحياة اليومية لأبناء الشعب الإيراني ولا بالسير الطبيعي للتجارة والمعاملات التجارية الدولية.

وينبغي أن تكون الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ملائمة وتدريجية وموجهة بوضوح، وأن تتناسب مع الممارسات الفعلية لإيران في الميدان النووي. وينبغي أن تعزز الجهود الدبلوماسية لحل المسألة النووية الإيرانية.

وقد شاركت الصين بجدية وعلى نحو بناء في المشاورات بشأن مشروع القرار وعملت بقوة على كفالة أن يجسد النص بصورة كاملة المبادئ المذكورة آنفا.

ونرى أن الجزاءات لا يمكن أبدا أن تحل المسألة النووية الإيرانية حلا جوهريا. ولتحقيق تسوية شاملة وملائمة للمسألة، لا بد من العودة إلى مسار الحوار والتفاوض. ولا يعني اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار الجديد أن الباب قد أقفل أمام الجهود الدبلوماسية. فالقرار الجديد يستهدف إعادة إيران إلى طاولة المفاوضات وتفعيل جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الجزاءات المذكورة في القرار الجديد يمكن الرجوع عنها. وبعبارة أخرى، إذا علقت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة وامتثلت لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ذات الصلة، فسيعلق المجلس الجزاءات التي فرضها على إيران بل سيرفعها.

والصين ترى دائما أن وحدة مجلس الأمن ضرورية لحل المسألة النووية الإيرانية. ونؤكد دائما على أهمية وحدة مجلس الأمن، ونحن لا نؤيد اتخاذ إجراءات متعجلة. ونعتقد أنه يجب علينا بذل جهد أكبر للمحافظة على وحدة مجلس الأمن.

وقد التزمت الصين، عبر السنين، بحل المسألة النووية الإيرانية سلميا بالمفاوضات الدبلوماسية وهي تبذل جهودا

دؤوبة بهذا الخصوص. وترحب الصين بالاتفاق الثلاثي بين البرازيل وتركيا وإيران بشأن تبادل الوقود النووي لمفاعل طهران للبحوث وتقدره كثيرا. ونأمل أن تستفيد الأطراف المعنية بصورة كاملة من الزخم الإيجابي الذي ولّده الاتفاق وألا تدخر وسعا لحل المسألة النووية الإيرانية سلميا وبالحوار والمفاوضات.

وبينما اتخذ مجلس الأمن قراره الجديد بشأن المسألة النووية الإيرانية، أصدر وزراء خارجية مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ بيانا مشتركا أعادوا فيه تأكيد التزامهم بحل المسألة عبر المفاوضات الدبلوماسية وأعربوا عن استعدادهم لمضاعفة الجهود الدبلوماسية نحو استئناف المفاوضات. وتأمل الصين أن تعزز البلدان المعنية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، الاتصالات والحوار وتدعم الثقة المتبادلة وتبدد الشكوك وتعالج شواغل بعضها بعضا وتسعى إلى إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف لاستئناف المفاوضات.

وستعمل الصين مع جميع البلدان المعنية وستواصل إسهامها في التسوية السلمية للمسألة النووية الإيرانية بالوسائل الدبلوماسية.

السيد سلام (لبنان): إن لبنان، الذي كان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يهمه أن يؤكد بداية أن هذه المعاهدة، في التوازن والترابط بين ركائزها الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تمثل بالنسبة له ولسائر الدول العربية الركيزة الأساسية من أجل تحقيق آمال شعوبها في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذا ما كان لبنان، باسمه وبالنيابة عن المجموعة العربية، قد أعاد التأكيد عليه في مؤتمر استعراض هذه المعاهدة الذي عقد في الشهر الماضي في نيويورك. إذ وضع بين الأولويات المطلوبة من المجتمع الدولي تحقيق عالمية هذه المعاهدة. وفي سعينا نحو تحقيق الهدف النبيل لإخلاء العالم بأسره من الأسلحة النووية، فإن شعوبنا العربية تحلم بذلك اليوم الذي سينعم فيه سكان الشرق الأوسط بإمكانية العيش في منطقة خالية من السلاح النووي على غرار سكان مناطق أخرى عدة في العالم.

وننوه في هذا الصدد بأهمية الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأخير، الذي تبنّى مجددا الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية استنادا إلى القرار الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة ووضع آلية لتنفيذ ذلك.

ويفرض هذا انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في منطقتنا التي تمتلك أسلحة نووية، إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويهم لبنان التشديد على أن معالجة مسائل عدم الانتشار النووي يجب أن تكون شاملة وغير انتقائية، بيد أن التركيز على عدم انتشار السلاح النووي يجب، بدوره، ألا يطغى على تأكيد الحق الأصلي وغير القابل للتصرف لكل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق القواعد والمعايير الموضوعة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الشاملة التابع لها.

وهنا، يعتبر لبنان أن التفاهم المعبر عنه في إعلان طهران في أيار/مايو بشأن تبادل اليورانيوم المخصب – بمبادرة مشكورة من البرازيل وتركيا – هو خطوة مهمة على

طريق الحل الدبلوماسي لملف إيران النووي. ولذلك، كرر وفد بلادي في أكثر من مناسبة أمام هذا المجلس أن تفاهم طهران إنما يشكل فرصة علينا جميعا اغتنامها والتعامل معها بإيجابية.

ورغم أن هذا التفاهم لم يُعط العناية التي يستحق و لم يُمنح الوقت الكافي ليعطي الثمار المرجوة منه، فإن عناصره لا تزال تشكل مدخلا صالحا لعملية بناء الثقة. وإن لم ينجح هذا التفاهم في تبديد الكثير من المخاوف والتساؤلات لدى العديد من أعضاء هذا المجلس، فإن الجواب الأنجع في رأينا على أي مخاوف أو تساؤلات بشأن ملف إيران النووي يكون بالمزيد من الحوار وليس بسلوك نهج العقوبات. وهذه مواقف لبنان المبدئية والثابتة والمعروفة.

وقد قامت حكومة بلادي بدراسة موضوع التصويت المهم المعروض علينا اليوم. ولما لم يتبلور موقف نهائي لديها في اللحظة التي نجتمع فيها، لذلك فإن لبنان قد امتنع عن التصويت. بيد أن، لبنان، انطلاقا من مواقفه الثابتة التي ذكّرت بها، يرى أن قرار العقوبات الجديدة اليوم يمثل نكسة أليمة للجهود الدبلوماسية.

لكنه يرفض أن يستسلم لهذا الواقع ويدعو الجميع، رغم كل الصعاب التي تختزنها هذه اللحظة، إلى الاستئناف الفوري للجهود الدولية بل وتكثيفها لا سيما من قبل مجموعة الدول الست التي نقدر كل الجهود التي بذلتها على امتداد السنوات الماضية وذلك بهدف التوصل، من خلال الحوار المفتوح والمرونة الضرورية، إلى حل جميع المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي على قاعدة من الاحترام المتبادل والتعاون البناء انطلاقا من حق كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والحصول عليها وتطوير تقنياتها مع التقيد بضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الشاملة التابع لها.

السيد أونميلا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استندنا في تصويتنا هذا الصباح إلى احترامنا لالتزامنا الثابت بالمثل العليا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لا يمنع أي دولة الاستفادة على أمثل وجه من الاستخدام الكامل للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بل إنه يكفل الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. كما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت أفضل إطار لتحقيق نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع، تنفذ نيجيريا برنامجا نوويا سلميا في إطار معايير معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، وذلك بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، فإننا نعترف بحق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي.

ومع ذلك، فإنه عندما تثار تساؤلات وتظهر أدلة توحي بأن البرنامج والأنشطة النووية لبلد ما لا تتفق مع أحكام معاهدة عدم الانتشار، فإن ذلك يصبح مصدر قلق كبير لنا. وبعد أن تابعت نيجيريا بعناية فائقة المناقشات بشأن الأنشطة النووية لإيران، فإنها، على غرار البلدان الأخرى، لم تتمكن من أن تفهم تماما ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني مكرس برمته لأغراض سلمية محضة. ولذلك، يتحتم على إيران تبديد الشكوك التي تحوم حول أنشطتها النووية. وعلى وجه التحديد، نحن مقتنعون بأن إيران، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، قد انتهكت بشكل واضح التزاماتها بموجب المعاهدة. وعلاوة على ذلك، لا تفهم نيجيريا عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية. ونحن قلقون أيضا من عدم تنفيذ إيران بصورة كاملة لاتفاق الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

ومما زاد من حدة هذه الإخفاقات المثيرة للقلق عدم الوضوح بشأن الازدياد المفاجئ في بناء المواقع النووية التي كان بعضها محاطا بستار من السرية. وعلاوة على ذلك، إن قرار إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى هي ٢٠ في المائة، وإصرارها على مواصلة برنامجها لتخصيب اليورانيوم يثير شكوكا حقيقية بشأن الاتجاه الحقيقي لأنشطتها النووية.

وعلى الرغم من شكوكنا، نرى أن اتباع نهج المسار المزدوج الذي يجمع بين ممارسة الضغط والاضطلاع بالأنشطة السياسية والدبلوماسية المكثفة هو أفضل وسيلة لحل اللغز النووي الإيراني. ونشعر بالارتياح لأن القرار الذي اتخذناه للتو يقر بذلك، ويلزم جميع الدول باتباع نهج ذي مسارين فيما يتعلق بإيران. ونرحب بإعادة تأكيده صراحة على أن أفضل طريقة يمكن من خلالها حل المسائل العالقة وبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني هي أن تستجيب إيران لجميع المناشدات الموجهة من المجلس ومجلس محافظي الوكالة إلى إيران.

إن تأكيد أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض يضمن أن البرنامج النووي الإيراني مكرس للأغراض السلمية حصرا، يبعث الأمل في أن جميع الأبواب غير موصدة أمام إيران. وفي ذلك الصدد، نشيد بالبرازيل وتركيا على مبادرتهما النموذجية المتمثلة في التوقيع مع إيران على أعلى المستويات السياسية إعلان طهران المشترك في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠. ونأمل أن يكون بالإمكان الوفاء بالإعلان المشترك باعتباره تدبيرا ملموسا لبناء الثقة. ومن شأن التعاون مع الوكالة واستئناف الحوار في وقت مبكر مع البارونة آشتون أن يعطي مزيدا من الزخم لتحقيق تسوية سياسية للنزاع.

وختاما، أود أن أكرر تشديد القرار على أن لا شيء يجبر الدول على اتخاذ تدابير أو إجراءات تتجاوز نطاق القرار، بما في ذلك استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في مواجهة إيران. إن نيجيريا إذ تعرب عن رضاها عن القصد من القرار والإقرار بالحاجة إلى مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية، فإنها قد صوتت مؤيدة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد مرة أخرى أن البوسنة والهرسك كانت من بين البلدان التي راودها الأمل في إمكانية حل المسألة قيد النظر من خلال المفاوضات وبطريقة تستجيب لشواغل الجميع. ومع ذلك، نجد أنفسنا نواجه مزيدا من التفاقم فيما يتعلق بالتوصل إلى حل شامل لمسألة استحداث القدرة النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

وبوصف البوسنة والهرسك دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ المعاهدة، التي تمثل إطارا فريدا لا يمكن الاستغناء عنه من أجل تعزيز الأمن ومنع انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونؤمن إيمانا قويا بأنه لا يمكن ضمان استخدام الطاقة النووية بطريقة آمنة ومسؤولة إلا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات ضمانات معاهدة عدم الانتشار. وما زالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها الهيئة المنفذة، الأداة الأكثر موثوقية للتحقق من الامتثال لشروط المعاهدة.

كما نعتبر أن حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هام ولا بد من احترامه وحمايته بصورة كاملة. وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة. ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحا أنه لا بد لنطاق وأهداف أي برنامج نووي، بما في ذلك برنامج إيران، أن يبقى متماشيا مع القواعد الدولية، وأن يخضع لنظام التفتيش الشفاف للوكالة والذي يمكن التحقق منه.

لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات تدعو إيران إلى الامتثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبداء تعاونها الكامل مع عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة. ووفقا لآخر التقارير، فإن المجتمع الدولي لم يحصل على إجابة واضحة ولا لبس فيها من إيران، مما وضع مجلس الأمن في موقف يضطر فيه للسعي إلى اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية.

ومراعاة من البوسنة والهرسك لأهمية استعادة الثقة في الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني، فإنها تحث إيران على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة وتنفيذ البروتوكول الإضافي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، على أساس الثقة والاحترام المتبادلين، هو الخيار الأفضل. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا تركيا والبرازيل باعتباره تدبيرا هاما لبناء الثقة.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم قاس. ومع ذلك، ترى البوسنة والهرسك أن القرار لا يسد الطريق أمام بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية والتوصل إلى حل نهائي عن طريق التفاوض. ونعتقد أن المزيد من الجهود والدعم من مختلف الأطراف يمكن أن يسهم في إيجاد بيئة مواتية لإعادة معالجة الحالة الراهنة وإيجاد حل مرض عن طريق التفاوض، الذي هو هدفنا النهائي.

لذلك، نكرر دعوة الأطراف المعنية مباشرة إلى استكشاف كل الوسائل الممكنة التي يمكن أن تمهد الطريق لإيجاد حل سلمي لهذه المسألة البالغة الأهمية. ومن شأن الاضطلاع بهذا المسعى أن يفيد أولا وقبل كل شيء شعب إيران، وأن يفتح آفاقا جديدة للتعاون بين إيران والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

المكسيك ملتزمة التزاما عميقا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية – وهي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشعر بالقلق إزاء أي عمل قد يقوض نظام عدم الانتشار الذي اعتمده المجتمع الدولي نفسه، وخصوصا عندما تمثل هذه الأعمال تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين في المناطق التي يسودها التوتر والصراع وأجواء عدم الثقة بين الدول.

إن حالة إيران ليست حالة جديدة على مجلس الأمن، وللأسف من الصعب فصل مناقشة برنامجها النووي المثير للجدل عن إعلاناتها في مجال السياسة الخارجية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والتي أثارت القلق وانعدام الثقة وسط قسم كبير من المجتمع الدولي.

ويجب أن يقترن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بالتزام – تتعهد به كل دولة بمحض إرادتها – باحترام الالتزام القانوني بعدم القيام بأي نشاط متصل ببرنامج نووي له أغراض غير الأغراض السلمية. ولا بد من أن تمتثل إيران بشفافية أكثر لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتستجيب لجميع طلبات الحصول على معلومات بشأن برنامجها النووي. كما لا بد لإيران أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن، بتخليها على نحو سريع، وقبل كل شيء، يمكن التحقق منه عن حيازة الأسلحة النووية. ولا بد من أن تبذل الحكومة الإيرانية قصارى جهدها لمعالجة نقص الثقة الذي يشعر به قسم كبير من المجتمع الدولي في ما يتعلق بعدم الشفافية في تطوير برنامج إيران النووي. وسيسهم هذا الأمر بلا شك في الحوار والتعاون باعتبارهما طريقة لتسوية النزاعات في المنطقة. ويجب على إيران، لا على مجلس الأمن، أن تكسب ثقة المجتمع الدولي.

ونؤكد مجددا على أهمية مواصلة التعامل مع الملف النووي الإيراني عن طريق الحوار، وعلى أهمية استمرار تعاون إيران مع الوكالة لتوضيح المسائل المعلقة بشأن برنامجها النووي، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن.

لقد صوتنا، اليوم، مؤيدين لقرار يفرض جزاءات على أفراد وكيانات محددة، وهي جزاءات لا تسعى للإضرار بالسكان. وتستهدف هذه الجزاءات أنشطة الانتشار النووي ويمكن التراجع عنها بالكامل إذا لبت حكومة إيران مطالب مجلس الأمن. ونحث حكومة إيران على تلبية هذه المطالب.

وفي رأينا، فإن المبادرات الدبلوماسية الأخيرة بشأن هذه المسألة غير كافية لأنها لا تتضمن التزاما واضحا بوضع نهاية لأنشطة تخصيب المواد النووية ولا تلبي شواغل المجتمع الدولي. وليس حقيقيا القول إننا نواجه إنذارا نهائيا أو معضلة للاختيار بين التسوية السلمية أو استخدام القوة. وفي الواقع، لا يزال مسار الحوار مع إيران مفتوحا، بعد ثلاث جولات من الجزاءات. والحل الدبلوماسي لا يتعارض مع اعتماد الجزاءات، عندما تستدعي الحالة اعتمادها، ولا تغلق الجزاءات على الإطلاق باب الحوار والتفاوض.

وترى المكسيك أن الاتفاق الذي توصلنا إليه متوازن. إنه يضع مزيدا من الضغوط على إيران للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما يترك طريقا مفتوحا يمكن من خلاله أن تعود إيران إلى طاولة التفاوض، والتوصل إلى نتيجة دبلوماسية إذا أوفت بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، فإن المكسيك مقتنعة بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما جرى التأكيد على ذلك في مؤتمر استعراض المعاهدة هذا العام، يجب أن يكون جزءا من تفاهم سياسي أوسع نطاقا يضمن التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة في المنطقة، بما في ذلك دولة فلسطينية في المستقبل، ويلبي الشواغل الأمنية المشروعة لهذه الدول.

وتماشيا مع منظورنا السلمي وتقليدنا المتمثل في التفاني في سبيل القانون الدولي، تؤمن المكسيك بحل النزاعات عن طريق المفاوضات. وستواصل المكسيك الالتزام بالحوار والوسائل السلمية ورفض استخدام القوة لحل هذه المسألة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أدعو الآن ممثل جمهورية إيران الإسلامية لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لم أر مطلقا هذه القاعة مزدحمة كما أراها اليوم، لذا يجب أن أرحب بجميع زملائي الموجودين هنا لمتابعة هذه المناقشة. ويذكرني هذا الأمر بمباراة كرة القدم بين الولايات المتحدة وإيران في كأس العالم عام ١٩٩٨: كان العالم كله يشاهدها.

قبل أن أدخل هذه القاعة، كنت أنبش في ذاكرة التاريخ. إن التاريخ في الحقيقة معلم رائع، خاصة عندما يتبعنا إلى هذه اللحظة. وقد كان رجل حكيم يقول إن التاريخ لا يعيد نفسه، إنما نحن الذين نكرر نفس الأخطاء. إن استعراض ذكرياتنا الماضية المريرة، إلى جانب إمعان النظر في الطريقة التي لا يزال هذا المجلس يتصرف بها اليوم، تثبت أننا ما فتئنا نتعامل مع نظام دولي متحيز ومجحف قائم على هيمنة الأقوى.

وأود، أن أسجل، من أجل ضمير جميع الشعوب المحبة للسلام في أنحاء العالم، ما سأقوله من كلمات قليلة عن الضغوط غير العادلة التي تحملتها دولتنا نتيجة عدوان وتدخل بعض من البلدان نفسها التي يجلس ممثلوها اليوم حول هذه

الطاولة ويطالبون بفرض مزيد من الضغط على نفس الدولة الإيرانية ذاتها. أود أن أتكلم عن تجاربنا التاريخية.

إن المسألة، ليست بالطبع عرضية أو عفوية، فالمقارنات في هذه الحالة مفيدة بشكل مدهش. إن الحالة التي نظر فيها أعضاء مجلس الأمن اليوم لها خصائص مشابهة تماما لخصائص الحالة التي أثيرت ضد بلدي في عام ١٩٥١. فالعبارات الرئيسية متشابهة تماما: الطاقة، الاستقلال وتدخل القوى الكبرى. وفي أوائل الخمسينات، كانت المملكة المتحدة تحتج بنفس الطريقة التي احتجت بها اليوم، قائلة إن ''تأميم صناعة النفط الإيرانية يعرض للخطر السلام والأمن في المنطقة والعالم''. استعيضوا فحسب عن عبارة ''تأميم النفط'' من الاتهامات التي وجهت لإيران في ذلك الوقت بعبارة اليوم ''الأنشطة النووية'' وستكون النتيجة بيانات عملية للدبلوماسيين الذين يكررون التاريخ.

لكن يجدر بنا أن نتذكر بأنه عندما ربحت إيران في لاهاي القضية المتعلقة بتأميم نفطها، باعت المملكة المتحدة الرئيس أيزنهاور قصة ملفقة مناهضة للشيوعية، وعمل انقلاب بقيادة الولايات المتحدة على إعادة تنصيب ودعم ديكتاتورية الشاه في إيران. وغني عن القول إن الانقلاب جرى تنظيمه وتنفيذه تحت ذريعة خاطئة وهي صون السلم والأمن الدوليين، واحترام الديمقراطية والحرية – وهي أسباب استعملت لاحقاً لتبرير العديد من الأعمال الأخرى الهدامة المماثلة ضد دول نامية أخرى بغية الحفاظ على مصالح الاتحادات والمجموعات الدولية أو توسيعها. وكانت الرسالة واضحة: لا يسمح لأحد بتعريض مصالح العالم الرأسمالي الحيوية للخطر.

ومع ذلك، لن ينسى التاريخ التشابه الصارخ والتباين الحاد القائم بين الجهود لفرض جزاءات ضد إيران في الوقت الراهن والجهود في الخمسينات ضد تأميم صناعة النفط الإيرانية. والتشابه الصارخ هو أن محور المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في كلا الزمنين، يعمل لحرمان الأمة الإيرانية من حقها المطلق في التوصل إلى الاكتفاء الذاتي في صناعة الطاقة، سواء من خلال الهيدروكربونات أو الطاقة النووية السلمية.

لكن الفرق هو أن جمهورية إيران الإسلامية أقوى اليوم من أي وقت مضى، يدعمها شعبها – الذي عاش حتى الآن ثلاثة عقود من الخبرة السياسة والنهضة العلمية والصناعية والتراث الثقافي الغني – وهي تتمتع بدعم الأغلبية الساحقة من الدول.

والأعمال العدوانية التي تقوم بها قلة من هذه الدول ضد أمتنا ليست جديدة. فالولايات المتحدة وحلفاؤها تدخلوا حتى نيابة عن صدام في عدوانه على إيران، وزودوه بأسلحة كيميائية وبدعم عسكري آخر. وشمل ذلك الدعم الفتاك إمدادات متزايدة من العوامل الكيميائية والبيولوجية حتى بعد صدور تقرير الأمم المتحدة الأول عن استعمال صدام لهذه الأسلحة الفتاكة ضد المدنيين الأكراد في شمال العراق وضد القوات الإيرانية. رد الفعل الأول لهذه الدول كان الإنكار. ورد الفعل الثاني كان أنه من السابق لأوانه الإعلان عن أي رد على الهجمات. ورد الفعل الثالث كان تصاعداً حاداً في إيصال الأسلحة والعوامل الكيميائية والبيولوجية. أيضاً، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء ضد هذا الاستعمال الوحشي للأسلحة الكيميائية بسبب التهديد باستعمال حق النقض من جانب الذين يوفرون هذه الأسلحة اللاإنسانية. إنها الدول نفسها التي فرضت هذا القرار على مجلس الأمن اليوم.

وحالما رأت الولايات المتحدة أن انتصار إيران في الحرب بات وشيكاً، دخلت في مواجهة مباشرة مع إيران عن

طريق جملة أمور، منها إسقاط طائرة ركاب إيرانية. وعدم اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء كان مثيراً للغضب أيضاً.

لن أطيل الكلام عن إساءة استعمال هذه الهيئة وأكبر الأكاذيب في التاريخ الحديث التي صنعتها هنا الدول نفسها لتبرير غزوها للعراق. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة أنشأتا تحالفهما وغزتا العراق تحت ذريعة خاطئة وهي البحث عن أسلحة الدمار الشامل.

إن جمهورية إيران الإسلامية عاقدة العزم على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، والاعتماد على أبحاثها العلمية المتقدمة لتطوير مختلف الجوانب السلمية لهذه التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، وكضحية لاستعمال أسلحة الدمار الشامل في الماضي الحديث، رفضت إيران وعارضت تطوير واستعمال هذه الأسلحة اللاإنسانية لأسباب دينية وأمنية أيضاً. وأعلن زعيم جمهورية إيران الإسلامية في عدة مناسبات، بما في ذلك رسالته إلى مؤتمر طهران الدولي عن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، الذي انعقد في طهران خلال نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن الأسلحة النووية محرمة. ولقد استرعيت انتباه هذه الهيئة لتلك الرسالة في رسالتي المعممة بوصفها الوثيقة S/2010/203، التي ذكر فيها:

”ونحن نرى أن استخدام هذه الأسلحة محرم دينيا، ونعتقد أن من واجب كل إنسان أن يعمل من أجل صون البشرية من هذه الكارثة الكبرى“ (*S/2010/203*، المرفق، الصفحة ٥).

علاوة على ذلك، فإن وجود وبيان رئيس جمهورية إيران الإسلامية في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكدا أيضاً رفض إيران الأساسي للأسلحة النووية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز وإنعاش معاهدة عدم الانتشار. وهذا مؤشر آخر إلى التزامنا الكبير بمسائل معاهدة عدم الانتشار، وقلقنا إزاء مخاطر الأسلحة النووية، والحاجة الملحة إلى إزالتها عن وجه الأرض.

وتقيم إيران بالفعل علاقة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذهبت إلى أبعد من التزاماتها القانونية في هذا التعاون. وفي مناسبات عديدة أخرى، قدمت فعلاً عدة أمثلة على تعاون إيران القوي مع الوكالة؛ وهنا سأقتصر على القول إنه منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أجرت الوكالة أكثر من ٥٠٠ ٤ عملية تفتيش في إيران، الأمر الذي يمثل أنشطة للتحقق غير مسبوقة في دولة طرف منذ إنشاء الوكالة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التعاون غير المسبوق والمتين والاستباقي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تزال قلة من البلدان الغربية تواصل سلوكها الجائر والاستفزازي والعدائي ضد بلدي عن طريق إشراك مجلس الأمن بلا ضرورة في هذه المسألة، وإصدار قرارات حافزها سياسي. ولقد استمع المجلس إلى العديد من المزاعم الخاطئة ضد إيران، بما في ذلك أنه تم الاتصال بالليدي آشتون للاجتماع مع السيد جليلي. لن أتكلم المزيد عن هذا الأمر.

وثمة مثال صارخ على الافتقار إلى الصدق لدى البلدان التي تصدر اتهامات خاطئة ضد إيران بشأن المسألة النووية تمثل في صفقة تزويد الوقود لمفاعل طهران للأبحاث، التي عرضت في الحقيقة بعد طلبنا المساعدة من الوكالة لشراء وقود مخصب بنسبة ٢٠ في المائة، خصيصاً لمفاعل طهران الذي ينتج نظائر مشعة لأغراض طبية لأكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ مريض مصابين بالسرطان. وفي حين أننا أثبتنا قدرتنا على تخصيب اليورانيوم ليصل إلى مستويات أعلى لإنتاج الوقود اللازم لمفاعل طهران، آثرنا من باب حسن النية أن نبادل وقودنا المنخفض التخصيب بنسبة ٣,٥ في المائة بوقود مخصب بنسبة ٢٠ في المائة، وهي النسبة التي يحتاجها المفاعل. ومع ذلك، استصدرت قلة من البلدان، في عمل خاطئ

وبدافع سياسي، قراراً في مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مباشرة عقب المناقشة التي أجريناها في تشرين الأول/أكتوبر. ونفس الشيء حدث هنا في أعقاب اتفاق البرازيل وتركيا مع إيران. مرة أخرى، حدث شيء ما لإحباط النية الطيبة لهذين البلدين، وآمل ألا يحدث ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، صدرت بعض الملاحظات الاستفزازية عن بعض المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين مما أثار شكوكا كبيرة في ما بين أبناء الشعب الإيراني والمسؤولين الإيرانيين إزاء النوايا الحقيقية للمسؤولين الأمريكيين والأوروبيين فيما يتعلق بمقترح تبادل اليورانيوم، مما أفسد الجو وعمّق من الشعور بعدم الثقة.

على الرغم من هذا استجبنا إلى جهود العضوين في المجلس، تركيا والبرازيل، اللذين سعيا مخلصين وعلى أعلى مستوى التوصل إلى اتفاق تمنت بالفعل إبرامه مجموعة فيينا. وقد أظهرنا حسن نيتنا الطيبة وجديتنا للموافقة على تلك المبادرة التي أدت إلى إعلان طهران بشأن تبادل الوقود. وهنا، أود أن أعرب عن امتنان الحكومة الإيرانية والأمة الإيرانية للجهود المخلصة التي قامت بها حكومتا البرازيل وتركيا اللتان أتاحتا فرصة جديدة لمزيد من التعاون. ولكن بدلا من الترحيب بإعلان طهران، من سوء الطالع – ومما يبعث على الدهشة الكبيرة لدى المجتمع الدولي، الذي أيد الإعلان تأييدا ساحقا – قامت نفس الحفنة من الدول فورا بتقديم هذا القرار المُحفز سياسيا.

إن الذين اتهموا ظلما جمهورية إيران الإسلامية، بعدم التعاون لا يظهرون اليوم أي احترام للأمر الذي شجعوا مبدئيا هذين العضوين في مجلس الأمن على أن يفعلاه. وهذا يبرز مرة أخرى، الحقيقة المُرة ومفادها أن كل ما يهم هذه الحفنة من الدول مصالحها السياسية الضيقة. ويبين أنها سوف تنكث بوعودها كلما يحلو لها، وأنها لم تبد احتراما لأعضاء المجلس الآخرين ولا للتعهدات التي قطعتها. إن ما يتعرض للخطر اليوم هو مصداقية مجلس الأمن الذي تحول إلى أداة في صندوق عدة لبضعة بلدان لا تتردد في إساءة استخدام تلك الأداة كلما اقتضت مصالحها ذلك.

ولا بد في يوم من الأيام من إنهاء التطبيق الجامح والمفرط للمعايير المزدوجة والذي لسوء الطالع يمارسه هذا المجلس. ويتعين على بعض الأعضاء الكبار في المجلس الإجابة على العديد من الأسئلة المشروعة التي يطرحها الرأي العام الدولي في ما يتعلق بتصرفها في هذا المجال. عليها أن توضح لماذا منعت هذه الهيئة من الرد على التهديدات باللجوء إلى استخدام القوة، بل حتى تشدقت الولايات المتحدة بجلاء وعلى أعلى المستويات بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد إيران، كما تجسد في تقرير الولايات المتحدة لاستعراض الوضع النووي الذي يستثني إيران من أي تطمينات أمنية سلبية. وينبغي لها أن ترد على السؤال عن عدم تمكين المجلس قط من أن يتخذ أي إجراء إزاء التهديدات التي يطلقها يوميا النظام الإسرائيلي المجرم ضد إيران في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

في الواقع، يتعين عليهم أيضا أن يوضحوا للمجتمع الدولي لماذا يعملون على دفع المجلس لاتخاذ إجراء ضد دولة كل ما تسعى إليه هو ممارسة حقها الشرعي والثابت، بينما في الوقت نفسه، هناك حفنة من البلدان تلجأ إلى كل جهد ممكن لمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء ضد انتهاكات النظام الإسرائيلي لأبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. كما وثقها تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، ومنعت مرارا وتكرارا تلك البلدان هذه الهيئة من التحرك لوقف العدوان الكاسح الذي شنه النظام الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني. ولا بد من أن يرد الذين منعوا هذا المجلس من اتخاذ قرار قوي

يدين المذبحة التي ارتكبت على متن سفينة الحرية وإرغام المجلس على أن يقصر إجرائه على مجرد اعتماد بيان رئاسي عن ذلك العمل الإجرامي الخطير والوحشي، والذي كان مثالا صارخا على إرهاب الدولة. وتنبغي أيضا، الإجابة على سبب عدم قيام المجلس بإعطاء أدنى فرصة لمناقشة الترسانة النووية لدى النظام الإسرائيلي، على الرغم من نزعته الجامحة في الانخراط في عدوان ومذبحة.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه لا يمكن لأي مقدار من الضغط أو المكائد أن يكسر تصميم أمتنا على مواصلة السعي نحو حقوقنا الثابتة والمشروعة والدفاع عنها. إن إيران بوصفها من أقوى البلدان وأكثرها استقرارا في المنطقة لم تركع قط ولن تركع أمام الأعمال العدوانية والضغوط التي تمارسها هذه القِلة من الدول وسوف تواصل الدفاع عن حقوقها.

عليَّ مرة أخرى، أن أعرب عن خالص شكري لوفدي تركيا والبرازيل، على تصويتهما ضد قرار اليوم وللممثل الدائم للبنان على عدم تأييده له. إن التاريخ سوف يسجل تلك الأفعال المتخذة اليوم في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للمرة الثانية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أنه يتعين عليَّ أن أرد بالحُجة على بعض الملاحظات الصادرة عن الممثل الدائم لإيران.بل إنها تشويه لرواية التاريخ – بما في ذلك، تهجمه الشخصي على بلدي – ببساطة إنها تحط من قيمته، ويبدو أنها ترمي إلى إيجاد عذر لإيران لعدم الرد على الشواغل الدولية إزاء برنامجها النووي.

إن الهجمات على نزاهة مجلس الأمن إهانة لزملائي هنا الآن وعلى مر السنوات الأربع الماضية. وآمل أن تفكر إيران بطريقة أكثر عقلانية وتستجيب بأمانة إلى الشواغل التي تم الإعراب عنها في القرار الذي أتخذ من فوره وتلك الشواغل التي أعرب عنها المجلس عن قلقه إزاء برنامج إيران النووي طيلة أربع سنوات، وأنه سوف ينخرط انخراطا جديا في مفاوضات بشأن ذلك البرنامج.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيُبقي المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.